

الوضع السياسي في بلاد المغرب

إن أول احتلال من طرف أوروبا لبلاد المغرب بعد الهجمات المتوالية التي قام بها على سواحله الأسبان وغير الأسبان هو احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠. إذ وضعت بذلك نقطة الارتكاز التي تريد أن تتفرع منها ذات اليمين وذات الشمال. فتسكتش مملكة تونس وسلطنة المغرب. وفعلا فقد رأيناها بعد أن استقرت في الجزائر إثر حروب طاحنة بينها وبين الجزائريين وبعد أن أجرت هناك تجارب استعمارية متعددة التفتت إلى تونس ففرضت حمايتها عليها سنة ١٨٨١ وبعد أن استقر لها الأمر في هذه المملكة التفتت إلى سلطنة المغرب ففرضت عليها حمايتها أيضا سنة ١٩١٢. وكانت إذ ذاك إيطاليا قد احتلت الجزء الشرقي من المغرب الإسلامي وهو ليبيا سنة ١٩١١ وبذلك أضحي هذا المغرب مقسما بين الأختين اللاتينيتين — فرنسا وإيطاليا — بينما تمسك الأخت اللاتينية الثالثة وهي أسبانيا بتلك القطعة الصغيرة من المغرب الأقصى وهي الريف.

ومعلوم أن المقاومة المسلحة من شعوب المغرب الإسلامي ضد المعتدين مر دول أوروبا اللاتينية فقد بقيت فترات طويلة وتكررت بعد الخمود إلا أن تلك الشعوب التي أصبحت عاجزة عن مواصلة المقاومة المسلحة وإشعال الثورات بين الحين والحين رأت أنه يجب أن يقوم بكفاح سياسي كلما انهار الكفاح العسكري للحد من سلطة المحتلين الطاغية الباغية والإبقاء على هيكل المغرب كما هو عربي إسلامي لا تشوبه شائبة، فظهرت على المسرح حركات سياسية في كل من تونس والجزائر ومراكش وليبيا وإذا نظر إلى حركة تونس السياسية بالخصوص رأيناها تمتد إلى ما قبل الاحتلال حيث كانت ترمي إلى تقييد النفوذ الملكي في تونس بدستور

تصبح به الأمة هي مصدر السلط وذلك لما رأى التونسيون إذ ذاك من محاولة فرنسا إغراء ملك تونس بالانفصال عن الدولة العثمانية واستقلاله بالمملكة تمام الاستقلال . ولما يؤدي إليه هذا الانفصال من الضعف الذي يغري فرنسا المجاورة لتونس على حدود الجزائر بابتلاع تونس أيضا بعد الجزائر وضمها إلى ممتلكاتها فكانت الحركة الوطنية تتجلى في مقاومة هذا الانفصال وإبقاء تونس تابعة للسيادة العثمانية وإقامة نظام دستوري يمكن الأمة من حراسة البلاد وحفظها من المساس التي تحاك لها في الظلام لإيقاعها في شباك الاستعمار .

وبعد أن تم الاحتلال الفرنسي للبلاد أضحت هذه الحركة الوطنية تتمثل في مقاومة الاحتلال الفرنسي وإيقاف نفوذ الاستعمار عند الحد الذي وضعته المعاهدات ، فالاستعماريون الفرنسيون لم يحترموا توقيعاتهم ولم يقفوا عند نصوص المعاهدات التي كتبوها بأنفسهم وفرضوها على الحكومة التونسية فرضا . بل تجاوزوها وساروا حثيثاً إلى ابتلاع الذاتية التونسية ومظاهر الحكومة الشرعية للبلاد .

وبذلك نفهم أن الحركة الوطنية كان هدفها الأول والوحيد صيانة الأمة أولاً واسترجاع استقلالها الذي كان لها قبل الاحتلال الفرنسي . ثانياً : فهي لم ترض بالاحتلال ولم تقره .

ولقد تقلبت هذه الحركة الوطنية في أطوار مختلفة اصطدمت فيها بقوات الاستعمار الطاغية مراراً إلا أنها انتظمت في حزب سياسي على الطرق الحديثة إثر الحرب العالمية الأولى ١٩١٩ إذ قام الزعيم الكبير المرحوم عبد العزيز الثعالبي مع جماعة من رفاقه بتأسيس « الحزب الحر الدستوري التونسي » الذي يطالب بتحرير تونس وحق إدارة شئونها بنفسها طبقاً

للعبادى، التى أعلنها إذاك الرئيس (ويلسون) وبعد صراع عنيف بين هذا الحزب والسلط الاستعمارية الفرنسية كونت له خصومات فى الداخل قام بها بعض التونسيين فى شكل أحزاب معتدلة تعرض الرضى بقبول اصلاحات بسيطة مع بقاء الاحتلال وترى الحزب الدستورى بالتطرف واحداث الهيجان . وبذلك نقلت فرنسا الخصومة الواقعة بينها وبين الوطنيين إلى خصومة بين الوطنيين أنفسهم يحارب من أجلها بعضهم بعضا كالخصومة التى شبت أولا بين الدستوريين والاصلاحيين . وهكذا استمر هذا الحزب الوطنى يلاقى الخصومة بعد الأخرى من مواطنيه الذين يثيرهم الاستعمار فى وجهه حتى يكفى كفاحه ومقاومته .

وفى سنة ١٩٣٢ قامت خصومة فى وسط الحزب المذكور وبين أعضائه القدامى والمحدثين تسبب عنها انفصال ثلة من الشبان الذين أتموا دراستهم فى فرنسا ورجعوا إلى تونس فانخرطوا فى سلك الحزب الدستورى ليعملوا مع شيوخ الوطنية الأقدمين . وبدون أن نخوض فى الجزئيات والتفاصيل التى تسببت فى هذا الانقسام والشقاق يمكننا أن نقول إن اختلاف الثقافة والتكوين الروحى والاتجاه كان له الأثر الأكبر فى حركة الشقاق كما سيبدو فيما بعد .

إن الخصومة التى شبت بين القدامى والمحدثين إثر هذا الانفصال كانت أكبر خصومة شبت بين الوطنيين وأعمقها أثراً فى انحلال القوة الوطنية التى كانت تجابه المستعمرين إذ لم يبق الخلاف فى الناحية الفكرية بل تجاوزها إلى خصومة عميقة بين أتباع الطرفين (الحزب القديم - والحزب الجديد) فى البوادي والمدن والقرى كثيراً ما تبودل فيها إطلاق الرصاص وكان لها ضحايا .

ولقد بذلت محاولات عديدة لتوحيد الصفوف وإزالة الخصومة فكانت تنجح إلى أمد قصير ثم تعود كما بدأت من قبل أو أشد عنفاً لأن الاستعمار كان يغذيها وكان يريد بقاءها ليستريح وليخفى في تنفيذ برامجهِ وتحقيق أهدافهِ مسرعاً كالبرق في ظل غفلة المواطنين وإسرافهم في الخصومة فيما بينهم ومن المؤسف أنه في تونس كما في سائر بلاد الشرق كانت تقف الأناية الشخصية والأناية الحزبية دائماً دون توحيد الصفوف وجمع الكلمة لمجابهة المستعمر والمضى صفاً واحداً في السكفاح لإتمام مهمة تحرير البلاد . فمن سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٢ كان في تونس حزباً واحداً هو الحزب الحر الدستوري التونسي ولم يقدر لغيره البقاء لأن الأحزاب التي ظهرت معلنة الخصومة على ذلك الحزب رافعة رايتها لم يقدر لها البقاء لأنها كانت تدعو إلى الهزيمة وتعتمد على مبادئ وخطط هزيلة لا يعيل إليها الشعب ولا يعتنقها الناس خصوصاً وهم يعتقدون أنها من صنع المستعمر وتديره لإيجاد الخصومة وإحداث الشقاق . ومن سنة ١٩٣٢ إلى يومنا هذا أصبح في البلاد حزبان أو شقان لحزب واحد الحزب الحر الدستوري والحزب الحر الدستوري الجديد الذي انفصل عنه . فالحزب الحر الدستوري الذي هو الأصل يتمسك بمبادئه التي رسمها لنفسه وأعلنها زعيمه المرحوم عبد العزيز الثعالبي في كتابه الذي أصدره عن الاستعمار الفرنسي في تونس عام ١٩١٩ « تونس الشهيدة »^(١) ثم أعاد إعلانها مؤتمر هذا الحزب في سنة ١٩٢٥ بمقره بنهج الجبل - تونس - ثم وضحت وحددت ووافقت عليها كافة الهيئات التونسية وحق الحزب الجديد نفسه في المؤتمر الوطني العام المنعقد في ٢٧ رمضان سنة ١٩٤٦ - راجع قسم الوثائق^(٢) -

(١) طبع كتاب « تونس الشهيدة » باللغة الفرنسية .

(٢) وثيقة المؤتمر الوطني .

وأما حزب الدستور الجديد فقد بقيت أهدافه غامضة غير صريحة ولا محدودة فهو عندما يخطب في الجماعات التي يدعوها للانضمام اليه وعندما يخطب في أتباعه يستعمل التطرف في اللهجة والشدة في التعبير . أما عندما يكتب في صحافته أو يدلي بتصريحات لصحف أجنبية أو يتحدث إلى شخصيات رسمية فتجد الاعتدال التام والرصانة والاعراب عن الميول الحسنة والنوايا الطيبة نحو الدين يطالبهم بتحسين حالة السياسة الفرنسية نحو التونسيين . ولم تحدد أهدافه بصورة واضحة ولم تبرز سياسته في الحدود التي أخطئها لنفسه إلا في الفترة الأخيرة حيث شرع في محاولة حل المشكلة التونسية بالتفاوض رأسا بينه وبين الفرنسيين دون تدخل عنصر ثالث » (يقصد الجامعة العربية ومنظمة الأمم) . وتتلخص سياسة حزب الدستور الجديد التي أعلنها صريحة واضحة في الفترة الأخيرة في هذه التصريحات الرسمية الصادرة عنه « نحن على استعداد لتلبية دعوة الخصم إذا ظهر عليه ما يدل على أنه يتجه اتجاهها حقيقيا نزيها ويقصد بنية خالصة شريفة إرجاع سيادة البلاد لأهلها وحينئذ تتوفر للجانبين شروط التعاون الصادق المثمر لحفظ حقوق ومصالح الطرفين وفي مواقفنا السالفة أكبر شاهد على ما نقول » — عن جريدة الزهرة التونسية — ١٢ أكتوبر ١٩٤٩ —

لقد قلنا المرار العديدة ونعيد أننا نود إيجاد حل للقضية التونسية بين طرفين لا مصلحة لأحدهما في إدخال طرف ثالث — الزهرة ٢٥ سبتمبر ١٩٤٩ — ثم صرح بورقية في خطاب له نشر بعدد ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ ما نصه « لاندفع سرا من الأسرار حين نقول ونؤكد بأننا نميل إلى طريق التفاهم والتفاوض مع الفرنسيين للوصول إلى حل يرضى العدالة والحق . كما صرح لأحد الصحف البريسية بتصريح نشرته جريدة الزهرة بعدد

أول أكتوبر ١٩٤٩ جاء فيه يجب انجاز اصلاحات أصولية وأكيدة
بالبلاد التونسية يقع فيها الاعتراف بوضوح بالسيادة التونسية وإدارة البلاد
من طرف التونسيين وينحصر وجود فرنسا في مهمة الرقابة والإرشاد
« ومعنى هذا الإقرار بإبقاء الاحتلال » ونشرت جريدة الحرية اللسان
الرسمى لحزب الدستور الجديد بعدد ٢٧ نوفمبر ١٩٤٩ مانصه « فهل من
المستحيل أن توجد بالقطر التونسي مثلاً بداية اتفاق جديد ودائم . ما الذى
يطلبه التونسيون أن يأخذوا بأيديهم زمام أمورهم وأن يبنوا بأنفسهم
مستقبلهم . وما الذى يهم فرنسا من ذلك أن تحفظ مصالحها التى يمكن أن
تكون اقتصادية أو استراتيجية أو ثقافية أو أن تكون كل هذه جميعاً
وهل ثمة تناقض كبير بين الموقعين . ليس ثمة من تناقض . وعلى فرض أن
مشاكل قد يحدث فنحن على استعداد كما يقول التونسيون للبحث عن
إيجاد أحسن اتفاق يحفظ حقوقنا من جهة ويجعل فرنسا من جهة أخرى
في مأمن من كل تخوف . وقد تظهر المشاكل فى أثناء التفاوض أقل
صلابة فإذا وجد من الطرف التونسى من يسوء أن يحدث تغيير فى النظام
الموجود لأنه استفاد منه مصالح خاصة ويعارض كل تطور . فالوطنيون
يأخذون على عاتقهم ارجاعه للصواب » وقال ونحن نرى أن هاته الإصلاحات
المتأكدة من شأنها أن تقيم معالم استقلالنا سوف تعزز وتشيد من روح
التعاون الفرنسى التونسى الذى يعتبر فى نظرنا ضرورة جغرافية ذلك
لأننا بلد ضعيف من الوجهة العسكرية وضعيف جداً بيد أنه قوى وقوى
جداً من الوجهة الاستراتيجية بحيث لا يمكننا والحالة هاته الاستغناء عن
إعانة دولة كبيرة نريد أن تكون فرنسا .

وفي شهر ابريل ١٩٥٠ تقدم الأستاذ أبو رقية إلى الحكومة الفرنسية في باريس بمشروع الإصلاحات التي يطالب بها والتي حصرها في سبع نقط مؤملا استناداً على تنازله أن تستجيب السلط الفرنسية لرغباته وأن تفتح معه مفاوضات ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك العرض قائلة إنها لا تتفاوض إلا مع ملك البلاد الذي هو صاحب الشأن في هذا الأمر . ويستخلص من كل ما تقدم أن حزب الدستور الجديد سار أولاً في ما اتفقت عليه الهيئات الوطنية كلها من مقاطعة فرنسا وعدم التفاوض معها وذلك أثر خلعه الملك الشهيد محمد المنصف واعتقاله إياه في أحد المناطق الفرنسية إلى أن مات وأن لا يستجيبوا لدعوة ما تصدر من فرنسا للتفاهم من أجل حل المشكل التونسي الفرنسي إلا بعد أن تطلب فرنسا ذلك رسمياً في رسالة تعترف فيها بأن المفاوضات التي تدعو إليها إنما تقوم على أساس استقلال تونس التام ورجوع السلطة فيها إلى أهلها .

ثانياً : أن الهيئات التونسية قد قررت أن تتولى الجامعة العربية الدفاع عن قضية تونس ضمن القضايا العربية لدى منظمة الأمم . وأن القضية التونسية يجب أن تبحث في وسط دولي لأنها قضية استعمارية وقع تنظيمها وتنفيذها طبق مقررات مؤتمرات دولية . فلا ينبغي أن تحل بين فرنسا وتونس وحدها نظراً لما تقدم ولعدم وجود التعادل والتكافؤ بين فرنسا وتونس إذا ما تقرر أن يحل المشكل بمفاوضات ثنائية تقع بينهما . ثم أن المؤتمر الوطني العام الذي شارك فيه حزب الدستور الجديد قد قرر سقوط الحماية ورجوع البلاد إلى حالتها الطبيعية وهي حالة الاستقلال إلا أنه نظراً لعدم اتخاذ هذا الحزب خطة قارة وسياسة منسقة طويلة المدى بل كان يسير دائماً في سياسة ارتجالية توضع باليوم وبالساعة وبذلك نقض تلك الاتفاقات واحدة واحدة فأعرض أولاً عن الجامعة العربية وطلب

بحل القضية التونسية بمباحثات ثنائية بينه وبين فرنسا دون تدخل عنصر ثالث ثم عمد إلى مفاوضة الفرنسيين بطلب منه . مفاوضة غير محددة الأهداف ثم اشترك في الحكم وتعاون مع سلط الاحتلال دون أن يكون لديه برنامج أو مشروع ثم رضى بإجراء إصلاحات مع بقاء الاحتلال . وربما كان يطمع من وراء كل ذلك إلى استجابة رغباته المتواضعة حتى يتمكن من أخذ نصيب ولو ضئيل في حكم البلاد . ولكن الفرنسيين الذين عرفوا بتحجر عقليتهم السياسية قد رفضوا كل ما عرض عليهم وأخفقت التجربة التي أراد أن يقوم بها الحزب الدستوري الجديد فنشأت من ذلك هذه الحوادث الدامية التي تتخبط فيها تونس منذ أكثر من سنة .

وحرصاً منا على أن لا تبقى السياسة التونسية محتكرة لفريق واحد من الناس وألا تبقى السياسة المغربية محتكرة لحلف ثلاثي من الأحزاب^(١) المغربية يجرى فيها تجاربه وينتقل من إخفاق إلى إخفاق والأمة تضيع الوقت وتدفع الثمن والقيادة لا شأن لها إلا إبراز شخصيتها وتأمين بقاء الجماعات التي تحميها وتدعم مواقفها . فإننا نريد في هذه الفترة التي وقفت عندها تونس وقضية المغرب أن تبحث الوضع والاتجاه على ضوء الأحداث من جديد وأن تقرر الخطوة التي يجب أن تسير فيها القضية . والوضع الصحيح الذي يجب أن توحد عليه جهود الأحزاب الاستقلالية المغربية كلها حتى لا نعاد مأساة التخاذل التي وقعت لتونس أثناء كفاحها الإيجابي الأخير وموقف بقية الأحزاب منها سواء أحزاب التحالف الثلاثي أو الرباعي أو أحزاب ميثاق باريس . فقد احترقت تونس بنار الثورة ونسكب أهلها أفدح النكبات في كل عزيز لديهم وموقف إخواننا في المغرب والمشرق

(١) يتكون هذا الحلف من حزب أبو رقية وحزب علال الفاسي — وحزب مصالي الحاج الجزائري .

موقف المتفرج الذي لا يتأثر بما يرى . موقف لا ينبغي أن يكون لمن كانت آلامهم واحدة وآمالهم واحدة وعدوهم واحد .

وإننا نسوق هذه الكلمات لا لأتباع حزب بعينه ولا لسكان قطر محدود ولـكننا نسوقها للذين يؤمنون بالحق ويكبرون الحق ويجعلونه فوق كل شيء وهم كثيرون بحمد الله في هذه الرقعة التي يقوم فيها الصراع بين سكان المغرب والاستعمار الفرنسي . فمؤتمر حزب الدستور الجديد الذي انعقد قبيل الحوادث والذي جعل بمقرراته حداً لتلك السياسة الارتجالية وحطم التعاون والمشاركة وقضى على المفاوضة من أساسها ووجه الحزب إلى الكفاح فأصلح ما أفسده السالفون وجعل الأمة القول الفصل للقادة الذين ارتطموا في المشاركة والتفاوض إلى هؤلاء نسوق الحديث ونصول عليهم في أن يزونا بميزان الحق تضحيات الأمة وبذلها النفس والنفيس في سبيل الدفاع عن كرامتها فلا يجعلوا كل ما بذل ثمناً للثأف من الأمور وحقيقتها . وليعلموا أنه إذا كان أول الكفاح في سبيل الحرية والخلاص هو الكلام فإن الكلام هذا ليس هو شيء في الموضوع بل بداية بعدها وسط وغاية وما الغاية إلا الكفاح الإيجابي الذي خاضته اليوم تونس وحدها من غير استعداد وبدون تنظيم أو توجيه فلقيت من أجل ذلك ما لاقته وتلاقيه في الأنفس والأموال والكرامة والشرف . وبقيت وحدها في الميدان لأن تحالف الأحزاب الذي كانت الغاية منه تدعيم الشخصيات والزعامات والمغالاة في النعرة الحزبية والأناية قبل كل شيء لم يكن لها سند من الجزائر ومراكش . وعدم التوجيه والإعداد لهذا الدور من الكفاح ودفعها إليه على غير استعداد جعل النكبات في جانبها أوفر فالقتيل والاعتقال والتعذيب وتخريب المنازل ونهب الأموال وإتلاف الأقوات كان تسعين في المائة منه في جانب التونسيين لافي جانب

الفرنسيين الذين أصبحت عصاباتهم تفتك وتنسف في رابعة النهار وما ذلك إلا لأن التونسيين لم يكن لهم وسائل دفاع عن أنفسهم إذا ما هوجوا فضلا عن أن تكون لهم وسائل كفاح .

إلى الذين شعروا بهذا ولمسموه في الحوادث الأخيرة ولم يبقوا عقولهم أسيرة تأثيرات دعاة الحزبية وأبواق الزعامات بل حرروا عقولهم لينظروا باستقلال تام إلى قضية الوطن التي يجب أن تسمو على كل اعتبار فيوجهوها للتوجيه الصحيح على ضوء مصلحة الوطن وحدها لا مصلحة الأشخاص ولا مصلحة الأحزاب . فقد خرجت القضية عن ميدان الشخصيات والحزبيات إلى ميدان الوطن الذي هو للجميع . ونحن لم نتعرض لما ذكرنا إلا لوضع الأمثال والمقارنة والتذكير بأخطاء الماضي لتتقيا في المستقبل لا لتناصر حزب على حزب ولا لترك طائفة ولتغبط الأخرى حقها ، فكما تنتقد على أنصار الحزب الجديد عدم استقرار السياسة وضعف التوجيه والدخول في التجارب العميقة وطغيان صفة الأنانية والكبرياء عليه حتى إذا قيل له يجب توحيد صفوف الأمة لنجاح الكفاح قال أنا الأمة والأمة أنا وما عداها ليس له في الوجود وجود ولو وقف هذا الأمر عند الأقوال لكان الخطب ولكن هذا الحزب حاول جاهدا أن يقضى على مخالفته في الرأي بالقوة واستعمال العنف حتى كاد أن يشعل فتنة داخلية مسلحة يراق فيها دماء المواطنين بأيدي بعضهم وقد قامت معارك بين الدستوريين القدامى والمحدثين في كثير من البلدان تبودل فيها إطلاق الرصاص لأن القدامى كانوا لا يجدون حرية القول ولا حرية الاجتماع والأمن على أشخاصهم وعلى كراماتهم من طرف الدستوريين المحدثين الذين كانوا يعملون بالقوة والعنف على تحقيق أن ليس لغيرهم في الوطن وجود وأن رأيهم هو رأي الأمة وإنما يقررونه من الإجراءات السياسية هو ما وقع عليه الإجماع .

أما القدامى فقد كانوا أبعد الناس عن الواقع وعن الأخذ بالأسباب الحديثة للدعاية واستمالة الجماهير وكانوا يرون أن في جولاتهم الدعائية والقائهم الخطب في المجتمعات مما يكون الخصومة والنزاع بين المواطنين ويقم ثارات لا يحوها الزمن بينهم فهم يتركون الميدان لغيرهم تفاديا من أن يضرب الأمة بعضها البعض من أجلهم ومن أجل غيرهم . ثم هم من ناحية أخرى يعانون أزمة داخلية تمت واستفحل خطرهما على مر الأيام وهي وجود عنصر متطرف فيما بينهم يقابل العنصر المحافظ الملتزم الذي يقوم عليه الحزب منذ نشأته . فالعنصر المتطرف يريد أن يخوض ميدان المعركة السياسية في الداخل أولا وأن ينازل خصومه الحرب وأن يأخذ في الدعاية وتسيير السياسة بالطرق التقدمية الحديثة بينما يريد القسم المقابل ألا يخرج وأن لا يحيد عما رسمه من الخطط من أول يوم لتأسيس الحزب وأن يبقى عن ارتباطه الوثيق بالحركات العربية والإسلامية في الشرق .

إن هذه الأزمة وهذا الخلاف قد عطلتنا كثيراً من أعمال الحزب فهو صراع داخلي مكتوم إلا أن آثاره تبدو للذين لا يعرفونها في تعثر الحزب وبطء سيره ويرون أن زعماءه قد تخلفوا عن أداء مهمتهم في كثير من المواقف الحاسمة . ويرى هؤلاء الزعماء أنه إذا تصادمت مصلحة الوطن العليا بمقاماتهم كزعماء وبمصالح حزبهم كهيئة سياسية يجب أن يكون لها نفوذها وسلطانها على الجماعات فهم يقدمون مصلحة الوطن على الزعامة والحزبية . وهذا ما سبب لهم كثيراً من الخسائر في الجموع التي تتبعهم وحملهم كثيراً من الانتقادات والانتهاكات بالتأخر عن القيام بالواجب . وهذا الجانب أصبح أقرب إلى هيئة مثالية منه إلى هيئة عملية . وإن كانوا أكثر ثباتاً على المبدأ وانتظاماً في السياسة وتقدير مراحليها القريب منها والبعيد .

ولقد اتحدوا مع الدستوريين الجدد مراراً وكونوا لجان تنسيق أعمال
فيما بينهم بغية توحيد الصفوف وتوجيه القوة الوطنية ضد الغاصب المحتل
إلا أن هذه اللجان لم تدم إلا قليلاً ثم يعود الخلاف كما بدأ من أوله ونظراً
لهذه الأمور كلها فقد أصبحنا مقتنعين بأنه لا ينبغي أن ترسم خطط
الكفاح التونسي المتوقع المقبل طبق نظريات حزب أو حزبين بل نظرية
شعبية عامة تشترك فيها كل الهيئات ، والمنظمات بل سكان القطر بأكمله
بواسطة ممثلين يشملهم مؤتمر وطني عام يشترك في انتخابه الشعب انتخاباً
حرّاً بعيداً عن الأهواء الحزبية يقوم على الكفاءة والإخلاص قبل كل
شيء . وكذلك يقال في قضايا المغرب الأخرى . فنجاحها ونجاح الكفاح
وتوحيد الصفوف توحيداً صادقاً لا يمكن أن يتم مع وجود الأنانية الشخصية
التي طغت على بعض الزعماء فأرادوا أن يضعوا أنفسهم موضع الآلهة
والأصنام التي كانت تعبد من دون الله يوم انحط العقل البشري إلى ذلك
الدرك الحقيير . فحولوا هتافات الوطنيين للحرية والمثل العليا في الحياة
إلى هتافات لأشخاصهم وتقديس المبادئ والتضحية في سبيلها إلى تقديس
لذواتهم . والتضحية في سبيل زعامتهم ورئاستهم .

فلا تتم وحدة حقيقية إلا بأن يفنى هؤلاء الزعماء شخصياتهم في وسط
الشعب وأن يحولوا اعترازه بالحزبية إلى اعترازه بالحق والمصلحة العليا
للوطن حتى تذوب هذه الحزبية الطاغية في الشعب ويصبح عمل الجميع
لخير الجميع والوطن حق مشاع بين الجميع . وعند ذلك تتجه هذه القوة
التي وقع تنظيمها وتطهيرها مما علق بها المناهضة الخصم واسترداد الحق
الذي اغتصبه . وتلك هي أمنية الجميع .

أما أن تسخر نصف قوة الوطن لمقاومة النصف الآخر ومحاربه

لأنه يرى غير رأيها خصوصا وهذا الرأي الذى يراه ليس فى مصلحة المستعمر فى شيء . بل هو أشد عليه وأكبر خطراً على سياسته . لأنه كما يسميه المستعمر ومن يرى رأيهم العنصر المتطرف فمن البر بالحركات الوطنية أن يفسح المجال فيها لحياة ونمو العناصر المنطرفة . لأنها طلائع ومقدمات صفوف الكفاح . ثم أن وجود آراء فى الأمة مما يعين على الوصول إلى الحق وصواب الرأي بشرط ألا يكون رأى من هذه الآراء مما يعين المستعمر على تنفيذ خطته وتدعيم سياسته .

. إن الصفوف التى تجمع للكفاح يجب أن ترتبط برباط الصداقة والأخوة حتى تشترك فى الحن كرجل واحد . أما إذا وجهت العناية الحزبية على العداوة والبغضاء والانتقام فإن ذلك مما يضعف معنويتها ويفقدها روح التآخى والتضامن . فلا تقدر وهى متخاذلة أن تصمد أمام العدو ولا يلقى بنا ونحن بصدد تكوين أمة على حياة جديدة أن نعلمها من أول يوم كراهية حرية الرأى والتعصب لنظرية خاصة وتأيد أشخاص على آخرين . فإنها بذلك تنحرف عن مناهج الحرية والديمقراطية إلى مناهج استبدادية تعسفية ينتظم شبيحتها مع شبيح الاستعمار ويؤدى عملاً مماثلاً لما يؤديه . وبذلك يصبح أحرار الفكر المساكخون فى سبيل الوطن يحاربون الظلم والاستبداد على واجهتين واجهة المستعمر الدخيل وواجهة المواطن المغرور ، وفى ذلك بلاء وأى بلاء .

الاستعمار الفرنسى وأهدافه

أهداف الاستعمار الأوروبى فى بلاد الشرق واحدة فى الأصول العليا وتختلف عن بعضها شيئاً ما فى الجزئيات والتفاصيل . فالاستعمار اللاتينى فى شمال أفريقيا وغيرها يختلف عن الاستعمار الأنجلوسكسونى فى غير ناحية من النواحي .

فعندما يشاهد الإنسان أن من مظاهر الاستعمار اللاتينى كبت الحريات والتجهيل والتفكير ومحاولة إبادة العنصر الأسمى من سكان البلاد الواقع عليها الاستعمار وتعويضه بأبناء الحكومة المستعمرة الذين ضاقت بهم أرضهم وضاقت بهم سبل العيش فيها .

نرى الاستعمار الأنجلوسكسونى يفسح مجال الحرية للشعوب التى تحت سلطانه وإن كان يبطش بها أحياناً أخرى بطشة الجبارين . ونراه يفسح لها بعض الشيء فى مجال التعلم والكسب لأن المتعلم والفنى تكثر حاجياته فيشتري كثيراً ويستهلك كثيراً لا من اللازوميات فقط بل حتى من الكماليات . والآنجليز وأمثالهم قوم صنّاع تجار يتطلبون مستهلكين وعدد السكان فى بلادهم لم يبلغ المقدار الذى تضيق به البلاد ويضيق على أنبائها سبل العيش فيها فهم ليسوا فى حاجة إلى هجرة واستيطان فى الخارج يتزاحمون فيه مع أبناء البلاد الأصليين بالمناكب فيضطرون إلى إبادتهم أو إزاحتهم عن أما كنهم ليجتلوها .

إن أول أهداف الاستعمار الفرنسى واللاتينى على العموم عندما يحتل أو يستعمر مملكة هو السيطرة عليها عسكرياً واقتصادياً مصادرة السلطة والنفوذ من يد أهلها ثم جلب أبناء وطنه إلى تلك البلاد التى احتلها

وتوزيعهم فيها كجند مسلح لحماية سلطانه ولوظفين في الإدارات لتأمين الاستعمار من الناحية القانونية . وكتجار وزراع ومستغلين للاستحواذ على موارد البلاد الاقتصادية . وكأساتذة ومعلمين لاحتلال الأدمغة والعقول والاستيلاء على المشاعر بالوسائل الثقافية القائمة على قواعد استعمارية ترمي إلى خلق جيل لا يؤمن بوجوده ولا يصدق بأمجاده وماضيه . وإنما يؤمن بقوة المستعمر وعظمته . فيتمجد بالانتساب إليها واعتناقها والاعتزاز بها . ويتخلص من هذا أن الأمة التي تصاب بهذا النوع من الاستعمار تواجه أخطارا متعددة على حياتها وكيانها ووجودها .

ويجب عليها متى أرادت أن تنظم قوتها للكفاح من أجل التحرر من سلطان هذا الاستعمار والخلاص مما فيه من خطر أن تنظم كفاحها طبق الاتجاهات الاستعمارية . فيحافظ على أراضيها ما أمكن لها أن تحافظ عليها فلا تبيعها ولا تسهل طرق تسريبها إلى أيدي المستعمرين وأن تعد الأكفاء للمزاومة في الميدان الصناعي والتجاري . وأن تعد تعلما وطنيا يحمي حياتها من التأثير بالتعليم الاستعماري حتى تأمن غائلته وبذلك يمكنها أن تحافظ على كيانها كاملة وتكافح بهذا الكيان حتى تصل إلى الخلاص وهي ذات شخصية بارزة منفصلة عن المستعمر لا ترتبط معه برباط ولا تمتزج به في ناحية من نواحي حياته ، ولا تمهد له بتقليده والأخذ عنه لئلا يبتلعها ويقضى على شخصيتها شيئا فشيئا حتى يذيقها في شخصيته . وفي ذلك منع لها من العودة إلى الحياة .

كيف أصلت تونس

في ١٢ أبريل سنة ١٨٨١ اجتازت القوات الفرنسية الحدود الجزائرية التونسية من ناحيتين الغرب والشمال معلنة أنها ترمي إلى تأمين الحدود

حيث وقعت اضطرابات فيها بين التونسيين والجزائريين التي تقول فرنسا
إنهم من رعاياها وأن من واجبها حمايتهم . واحتج ملك تونس على هذا
العدوان . وأعلن أنه مستعد لتأمين الحدود ودفع غرامات لكل من
ثبتت الإجراءات القانونية على أنه أصيب من طرف الرعايا التونسيين .
واحتجت تركيا أيضا بصفقتها المشرفة على المملكة التونسية التي هي ولاية
من ولاياتها المعتازة . ولكن رغم ذلك فقد استمرت الجيوش الفرنسية
تتوالى موجاتها قادمة من الجزائر على طريق البر والبحر واشتبكت في
معارك دامية مع الوطنيين الذين أدركوا خطر هذه الحملة على استقلال
بلادهم ومستقبلها ، وفي مايو ١٨٨١ كانت الجيوش الفرنسية تحاصر قصر
الملك في تونس وكان قد اقتحم القصر الملكي الجنرال بريار ومعه أركان
حربه . وقدموا للملك محمد الصادق باي نص معاهدة أجبروه على إمضاءها
ولم يسمحوا له باستشارة رجال حكومته فوقهما تحت الحراب وأفواه البنادق .
وهذه هي المعاهدة المسماة « بمعاهدة باردو » اسم البلد التي يسكنها
جلالة الملك أو معاهدة « القصر السعيد » اسم القصر الملكي الذي تم
توقيعها فيه .

إن هذه المعاهدة تنص على أن الاحتلال الفرنسي لتونس إنما هو
احتلال مؤقت يزول متى اتفقت السلطانان العسكريتان الفرنسية والتونسية
على أن الأمن قد استتب في البلاد - البند الثاني من المعاهدة المذكورة -
أن هذه المعاهدة لم تخول لفرنسا إلا حق الإشراف على تنفيذها ومراقبة
الإخلال بأي فصل من فصولها . وقد جعلت لذلك أمرين أولهما وجود
ممثل فرنسا (المقيم العام الفرنسي) الذي يقوم في آن واحد بتجثيل

حكومته لدى جلالة الملك وبإدارة بعض الشؤون الخارجية للمملكة التونسية بمقتضى مرسوم يصدر له من جلالة الملك يخوله إدارة هذه الشؤون والمقيم العام هذا أن يعين ستة عشر نائبا عنه في أنحاء المملكة التونسية لدى العمال (المحافظين) الذين يمثلون سلطة جلالة الملك في مديريات المملكة التونسية ويسمى هؤلاء الموظفون الفرنسيون مراقبون مدنيون أى أنهم يقومون بالنيابة عن المقيم العام بمراقبة نواب الملك في تنفيذ فصول المعاهدة كما يقوم المقيم العام لدى الملك بنفس المهمة .

والأمر الثانى وجود موظف فرنسى ثانى لدى رئيس وزراء جلالة الملك لمراقبة تنفيذ فصول المعاهدة أيضا بالنسبة لذلك الوزير الذى هو رئيس الدولة ويسمى هذا الموظف الفرنسى (الكاتب العام) للحكومة التونسية . هذا ما صرحت به ونصت عليه المعاهدة المذكورة .

أما السلطة العسكرية الفرنسية فهى تتمثل فى رئيس الجيش الفرنسى المسمى قائد جيش الاحتلال والذى أسند إليه من بعد منصب وزير الحرية التونسية . وشخصية رئيس الأسطول الفرنسى المسمى الأميرال والذى يقيم فى المرفأ الحربى التونسى فى بلد بنزت .

وأول ما عمدت إليه السلطة الفرنسية العسكرية هو إزالة السلطة العسكرية التونسية التى هى الطرف الثانى فى الاتفاق على استقرار الأمن وعلى وجوب جلاء جيوش الاحتلال الفرنسية ، فخرجت فرنسا الجيش التونسى بالجيش الفرنسى وجعلت منهما وحدة لا تتجزأ وبذلك انعدم الطرف الثانى فى الاتفاق . وأخذ فى الوقت سبل من المهاجرين الفرنسيين وغير الفرنسيين الذين باعناهم الجنسية الفرنسية يصبحون فرنسيين يغمر

هذا السيل من ناحية الإدارة التونسية كموظفين في سائر المرافق ومختلف الدرجات وكزارعين يحتلون الأراضي التونسية والخصبة منها على الخصوص ليتولوا استغلالها كما يحتل الآخرون في صورة شركات استغلالية المناجم والسباخ ومصائد الأسماك والبنوك والمصارف والمصانع حتى بلغ عدد الموظفين الفرنسيين ٢٢ ألف في الإدارة التونسية إزاء ستة آلاف من التونسيين وبلغ عدد ما يملكه ٢٠٠ ألف مستعمر فرنسي من الأراضي الزراعية الخصبة ما يوازي ما يملكه ٣ ملايين ونصف من التونسيين من الأراضي القاحلة وللتوسطة الإنتاج .

أما المناجم والمصانع والمصارف فإنها كلها بيد الفرنسيين وكذلك السيطرة على التصدير والتوريد التي تتحكم في موارد البلاد فإنها بيد إدارة فرنسية تعرف كيف تصدر وكيف تستورد وكيف تبادل بضاعة ببضاعة على قاعدة تفضيل الاستغلال الفرنسي وتقديم المشاريع الاستعمارية على غيرها ومن أجل ذلك جاء الفقر للعنصر الأهلي وأضيف إلى التقدير والفساد في التعليم والإهمال من ناحية التغذية والشؤون الصحية فأصبح العنصر الأهلي عرضة لأخطار هذه الأمور .

وإذا أضيف إلى هذا محاولة الاستعمار تحطيم شخصية الأمة وإذابتها شيئاً فشيئاً في شخصيته بواسطة وسائل الدعاية والثقيف وبواسطة جماعات المبشرين المنبثة في كل مكان والتي ترمي كلها إلى تحويل هذا الشعب الأفريقي العربي المسلم إلى شعب فرنسي انساح عن ماضيه وعن مقومات حياته وعن عقيدته وتقاليد وأخلاقه . فأصبح مغموراً بالمدنية الأوروبية التي جاءوا بها إليه لالترقيته وتمدينه ولكن لسله ومسحه وإعدام ذاتيته

حق يتحقق بذلك المطمح الاستعماري وهو جعل هذا المغرب قطعة فرنسية بكل معنى الكلمة يطلق عليها الاسم الذي ابتدءوا بتسميتها به من الآن وهو فرنسا ما وراء البحار .

وبذلك تقوم فرنسا بأداء رسالتها في هذه البلاد الإسلامية مثلما أدت أختها أسبانيا رسالتها في بلاد الأندلس من قبل ومثلما حاولت إيطاليا أن تقوم به في ليبيا لولا أن حالت الأحداث العسكرية والسياسية بينها وبين ذلك .

مراحل القضاء على السيادة التونسية :

١ — بعد فرض اتفاقية المرسى على تونس سنة ١٨٨٣ استأثرت فرنسا بالسلطة الإدارية وفرضت على رأس الإدارة المركزية التونسية بموجب مرسوم مؤرخ في ١١/٢/١٨٨٣ موظفا فرنسيا هو سكرتير عام الحكومة التونسية مهمته الإشراف على الإدارة العامة باسم رئيس الوزراء وتهيئة المراسيم وعرضها على جلالة الباي ثم استولت على اختصاصات الحكومة التونسية بأكملها وجعلت من المقيم العام الفرنسي رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للشئون الخارجية التونسية وهو في الوقت نفسه ممثلا لفرنسا في تونس . ومن قائد جيش الاحتلال وزيرا للبحرية التونسية ومن قائد الأسطول الفرنسي وزيرا للبحرية . كما جعلت على كل إدارة تونسية مديرا فرنسيا له كل اختصاصات الوزير فأصبح مجلس الوزراء التونسي يتركب من ٧ وزراء تونسيين ليس لهم إلا تتميم الشكليات و ٧ من الفرنسيين برئاسة المقيم العام الفرنسي وهو موظف في السلك الدبلوماسي الفرنسي تابع لوزارة الخارجية الفرنسية . وإلى جانب هذا أحدثت في

داخل المملكة التونسية — بمقتضى مرسوم فرنسى مؤرخ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ — المراقبين المدنيين التابعين مباشرة للمقيم العام الفرنسى مهمتهم فى الظاهر الإشراف على العمال (المديرين والمحافظين) التونسيين والإدارات المحلية ويبدى قوت الأمن والقوة العامة . كما أن فرنسا فصلت مناطق الجنوب التونسى الذى يقدر بثلاث القطر عن أرض الوطن ووضعها تحت الحكم العسكرى المباشر بواسطة ضباط فرنسيين تابعين لقائد جيش الاحتلال والمقيم العام مباشرة .

٢ — عمدت فرنسا إلى السلطة التشريعية فاستولت عليها وأصدرت مرسوما من رئيس الجمهورية الفرنسية مؤرخا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ حدد فيه اختصاص المقيم العام الفرنسى فى تونس وقد جاء فى هذا المرسوم « يفوض رئيس الجمهورية الفرنسية المقيم العام للمراقبة باسم الحكومة الفرنسية على الأوامر العلية (المراسيم) التى يصدرها جلالة الباي ولإعطاء هذه المراسيم القوة التنفيذية داخل القطر التونسى » . فأصبحت بذلك جميع المراسيم التى يصدرها باي تونس لا مفعول لها إلا بإمضاء المقيم العام . ثم اختصرت الإجراءات وصارت الإقامة العامة هى التى تحضر المراسيم الملكية لعرضها على الباي لوضع ختمه عليها بدون أن يكون له سابق اطلاع عليها . وهكذا تم استغلال السلطة التشريعية لتنفيذ برامجها الاستعمارية بمراسيم صادرة فى الظاهر من الدولة التونسية .

٣ — استحوذت فرنسا على السلطة القضائية فأحدثت محاكم فرنسية على غرار المحاكم القائمة فى أرض الجمهورية الفرنسية وتختص بالنظر فى قضايا التونسيين مع الأجانب وكذلك فى قضايا العقارات المسجلة عموما والقضايا السياسية والقضايا المتعلقة بالبيت المالك . وقد تم هذا بموجب

سلسلة مراسيم مؤرخة في ٣١ يوليو سنة ١٨٨٤ و ٢ سبتمبر ١٨٨٥ و ١٢ يناير ١٨٩٨ ثم عمدت إلى المحاكم التونسية فوضعتها تحت رقابة موظفين فرنسيين فجعلت على رأس العدلية التونسية مديرا فرنسيا وأناطب مهمة النيابة العمومية لموظفين فرنسيين واسندت رئاسة دائرة النقض والإبرام لحاكم فرنسي .

السياسة الاستطانية : كانت الجالية الفرنسية عند فرض الحماية لا تزيد على بضع آلاف يشتغلون بالتجارة والوساطة وفي بعض المصالح الحكومية كالبريد والتلغراف والسكك الحديدية . وبعد أن استوات فرنسا على أداة الحكم في تونس أصبحت الحكومة نفسها تشجع هجرة الفرنسيين إلى تونس واطعة أمامهم كل المغريات للمادية والأدبية وعمدت إلى الأراضي الخصبة فاقتطعتها إلى الفرنسيين ومنحتهم الأموال الطائلة من خزينة الدولة التونسية لاستثمارها فبلغت بذلك هدفين — انتزاع الأراضي من أبناء البلاد وإيجاد جالية فرنسية عديدة تعز بثروتها وبجهادها . وفي الوقت نفسه أخذت السلطة الفرنسية تحدث الوظائف بلا حساب لتسندها إلى جحافل الفرنسيين النازحين إلى تونس وقد أصبح عدد الموظفين في القطر التونسي ما يقارب ٦٠ ألف منهم خمسة آلاف من التونسيين .

السياسة الاقتصادية : ولم تقف فرنسا عند تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس وتمكينهم من السيطرة على الجهاز الإداري بل أضافت إلى ذلك أن أصبحت الميزانية التونسية أداة لنقل الثروة تدريجيا من أيدي أبناء البلاد إلى الفرنسيين . كما عملت على خنق الصناعة المحلية وقتل الانتاج التونسي وذلك بفرض نظام الجمارك وتوحيد العملة بين تونس

وفرنسا كما قضت على علاقات تونس التجارية . مع الخارج وجعلتها قاصرة على فرنسا وحدها إلا بعض المواد التي لا تحتاج إليها فرنسا كالفوسفات فتسمح بتصديره للخارج للاستحواذ على ما يعادله من العملة الصعبة .

السياسة الاجتماعية : وفي الميدان الاجتماعي كانت روح الإدماج والمحق تتجلى واضحة في السياسة الفرنسية فقد أهملت العناية بالصحة العامة فكانت الأمراض متضافرة مع الفقر والجوع للفتك بالشعب التونسي . وحالت دون انتشار التعليم فحددت عدد المدارس بكيفية لا تتناسب مع عدد الأطفال البالغين سن التعليم حتى بلغ عدد الملحقين منهم بالمدارس بنسبة عشرة في المائة فقط من مجموع الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم . ووقفت حجر عثرة في سبيل نشر الثقافة العربية وفرضت على الناشئة التونسية برامج فرنسية كان القصد منها قتل الروح القومية في الشباب التونسي وإضعاف مقوماته الوطنية من لغة ودين وتاريخ .

هذا هو بعض ما آلت إليه الحماية الفرنسية التي فرضت على تونس باسم حفظ الأمن والنظام وجاءت باسم الإصلاح والمدنية الأوروبية . وهذه هي الإصلاحات التي تعهدت فرنسا بإنجازها لتحسين الأحوال الداخلية في تونس وتدعيم علائق الود القديم وروابط حسن الجوار بين الدولتين .

لمحة تاريخية عن تونس

نفصل الآن بعض الشيء مما أجملناه سابقاً عن تاريخ تونس من فجر نهضتها الأخيرة ونوضح كيف أن مقدمات الاحتلال والدسائس التي حيكّت لوقوعه قد عطّلت حركة النهضة التونسية وشلت مشاريع التقدم التي وضعها التونسيون لبلادهم وأمتهم ثم أعقب هذه العراقيل وقوع الاحتلال .

كانت تونس تابعة للدولة العثمانية كولاية ممتازة مثل مصر تتمتع بجانب كبير من الحرية والاستقلال الداخلي والخارجي ولما تولى أمرها أحمد باشا باي الأول وهو عاشر أمراء الدولة الحسينية سنة ١٨٣٣ . نهض بالبلاد التونسية الفتية وأقام فيها دعائم التطور وال عمران من الناحية السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية . وكانت رغبته تعمل على تحقيق أهداف كبيرة تجعل من تونس دولة عربية إسلامية ترتبط بالدول العثمانية ارتباط مودة وصداقة لا غير . وكان كل سعيه منصرفاً إلى إقناع الدوائر العثمانية بضرورة الاعتراف بسيادة الدولة التونسية . ولم ينفرد أحمد باشا باي ملك تونس بهذا الاتجاه وحده بل سار على منوال غيره مثل والي مصر وغيرها من الولايات العثمانية التي أصبح ولايتها يشاهدون الانهيار الخفيف الذي أضحت الدولة العثمانية عرضة له بدافع تعصب أوروبا ضدها وأثارة المشاكل والحروب عليها ليتم القضاء على الرجل المريض ويتقاسم الأوروبيون ترائه . فقد استقر في أذهان أولئك الولاة العثمانيين أن يستقلوا بالولايات التي تحت أيديهم وأن ينشئوا فيها دولا إسلامية صغيرة على الطرق الحديثة وأن يحصنوا أعضاء هذا الجسم التي بقيت سليمة من امتداد المرض والاعتلال إليها .

بالرغم من أنهم كانوا يهدفون إلى عمل صالح سليم فإن الدول الاستعمارية الأوروبية أرادت أن تستغل هذا الاتجاه وأن تحولها إلى صالحها بأن تنشط أوائك الولاة وتعينهم على الاستقلال حتى تحرر بذلك دولة الخلافة وتصبح أجزاء مشتتة يسهل التقامها وابتلاعها .

وقد شاهدنا في فترة ولاية ملك تونس هذا أحمد باشا باي اتصالات نشيطة بينه وبين فرنسا واقتبالات له في أرضها كإقتبالات رؤساء الحكومات والدول المستقلة . ولا يخلو وقت من تنشيط فرنسا لهذا الملك على الاستقلال ووعداه له بالإعانة والتأييد حتى أصبحت هذه السياسة مكشوفة للشعب التونسي . فأصبح يعلن في صراحة معارضته لها واستنكاره كما أصبح يعلن في كل مناسبة شدة ولائه للدولة العثمانية ونعسكه بالارتباط بها والعمل على إرغام الملك بإجراء قانون التنظيمات الخيرية التي صدرت في تركيا وكثيراً من ولاياتها وماطل هذا الملك في إجراءاتها في تونس لأنها تحد من سلطانه وتجعل الكلمة الأخيرة في كل شيء للأمة . فهي نظام ديمقراطي مقتبس مما كانت تتمخض به أوروبا في تلك العصور وأوروبا نفسها هي التي أجبرت الدولة العثمانية على أن تقيم نظام الحكم فيها على ذلك الأسلوب لأنها تريد أن تتخذ من الحريات والمساواة في الحقوق شباكاً لصيدها وآلات لدسائسها التي تريد أن تمتد في سائر أجزاء الامبراطورية العثمانية .

ولقد كلفت مراعى الباي الاستقلالية والاستعداد لها جهداً مالياً كبيراً أثقل كاهل الشعب لأنه بقدر ما فتح من أبواب المصروفات في تكوين النهضة التي أرادها لم يفتح باباً واحداً للإيراد ولم يعبد سبيل الإنتاج ولم يهيء الموارد الكافية للمصروفات واعتمد الضرائب والضرائب فقط . وذلك ما حدى بالتونسيين إلى المطالبة بإجراء التنظيمات الخيرية والحكم

الديمقراطي الذي يحمى في آن واحد الشعب من السخرة ووفرة الجبايا ويحافظ على الروابط السياسية بين تركيا وتونس .

ومما صنعه هذا الملك لكي يستقل عن الدولة العثمانية إسقاط المبلغ المالى الذى كانت تونس ملتزمة بدفعه للخزانة العثمانية . واعتذر الملك في مطالبته بإسقاط ذلك المبلغ لكثرة النفقات التى تتطلبها المشروعات الجديدة . ثم حول المكاتبات الرسمية التى كانت جارية بينه وبين الدولة العثمانية من اللغة التركية إلى اللغة العربية . وفى الناحية الداخلية نظم الجيش التونسى الذى بلغ عدده ٣٠,٠٠٠ ألف على الطرق الحديثة وأنشأ كليتين حرييتين إحداهما بحرية وأخرى برية وجلب إليهما خبراء عسكريين من أوروبا لتخريج ضباط تونسيين وكون أسطولا وأعد مراسى وشيد موانئ لصناعة السفن ومصانع للأسلحة ومستودعات للذخيرة ومخازن للحبوب لتموين البلاد فى سنى الجفاف وتصدير ما يزيد على حاجة البلاد إلى الخارج .

وانجبه إلى الإصلاح الإدارى والسياسى فأحدث لقب وزير فى المناصب السياسية وهكذا أصبحت تونس تتكون حكومتها من رئيس وزراء ووزير للداخلية ووزير للخارجية ووزير للحربية ووزير للمالية .

وتوفى هذا الملك والمشاريع التى عملها لا تزال فى البداية ، وأسس الدولة التى أراد أن يقيمها لم تتم بعد ، وجاء بعده أخوه الملك محمد باشا فأتم أصول هذه النهضة بإعلانه النظام الدستورى ورجوعه إلى الرغبة فى الارتباط بالدولة العثمانية أعلن « دستور عهد الأمان » الذى هو صورة من وثيقة حقوق الإنسان وامتداد لقانون التنظيمات الخيرية الذى أعلن فى تركيا من قبل . والدستور التونسى هو أول دستور فى العالم العربى

وفي ١ سبتمبر ١٨٥٧ دعى هذا الملك أعيان الشعب التونسي ورجال السلك السياسي الأجنبي وأقسم اليمين في حفل رسمي على العمل بالدستور الجديد ، وتشكلت اللجان لوضع شروح وتفاصيل لهذه الوثيقة الجديدة . (راجع قسم الوثائق) .

وبجانب هذا العمل الإصلاحى الشامل كون المجالس البلدية في جميع المدن التونسية التي تكلفت بإصلاح الطرق وتنوير الشوارع . كما عمل جلالاته على جلب أدوات الطباعة العربية ولم تطل حياة هذا الملك ليتم ماشرع فيه بل توفي وولى أخوه من بعده محمد الصادق وقد وجد بجانبه الوزير المصلح « خير الدين باشا » فأقام الحكم الدستوري وأبرزه للوجود بأحداث برلمان تونسي مكون من ٦٠ عضوا من التونسيين للنظر في شئون الدولة التونسية يسمى (المجلس الأكبر) ولسكى نوضح مقدار السلطة التي كانت لهذا المجلس نذكر أنه في أحد جلساته عرض طلب من الملك يلح فيه في زيادة مخصصاته فقام أحد أعضاء المجلس وقال إن البلاد في بداية نهضة ومقبلة على إصلاحات كثيرة لا يمكنها أن تزيد في مخصصات الملك بل على الملك أن يقتصد في مصروفاته ووافق كل الأعضاء على هذا الرأي .

ومن أهم الأعمال التي قامت بها الدولة في هذه الفترة توزيع الأراضي الزراعية التي تملكها الحكومة التونسية على صغار الفلاحين والزراع ووضع أول وزارة للصحة لاستقصاء الأمراض الوبائية وتنظيم برامج التعليم بجامعة الزيتونة وتأسيس المعهد الصادقي وهو أول معهد لدراسة العلوم العصرية واللغات الأجنبية . وفي هذه الفترة صدرت أول جريدة عربية رسمية في تونس « الرائد التونسي » وهي الثالثة في العالم العربي إذ صدرت

قبلها جريدة الوقائع في مصر والجواثب في اسطنبول . وقد أطلق الملك محمد الصادق هذا على حكومته اسم الدولة التونسية كما أعطى لنفسه لقب ملك بينما كان اللقب الذي يعطى من طرف الدولة العثمانية لملوك تونس لقب مشير وتأتيه (الخلعة) البدلة الرسمية والأوسمة من السلطة العثمانية . وبذلك تم ولايته بعد بيعه أهل البلاد له بالولاية .

وهكذا كانت تونس تسير بخطى حثيثة نحو الحضارة والرقى في جميع الشؤون . وخشيت فرنسا أن يشتد ساعد هذه الدولة الفتية بسبب ما أدخل عليها من وسائل النهوض فتصبحت في حصانة ومناعة عن الاستيلاء والابتلاع فأخذت فرنسا تعمل جادة لعرقة وسائل النهضة والاكتثار من الدس والشغب حتى تشغل الحكومة التونسية عن المضي لأهدافها . ومن ذلك أنها وهي التي جاءت بأسطولها مع الأسطول الانجليزي إلى مرسى تونس ونزل قواد الأسطولين وذهبوا مع سفيرى الدولتين إلى الملك محمد وأعلماه بأن دولتهما تلحان في المبادرة بإعلان الحكم الديمقراطي في البلاد . ولما أعلن الحكم الديمقراطي وأصبح المجلس النيابي المنبثق منه حجر عثرة في سبيل دسائس فرنسا وتدخلاتها في شئون تونس أصبحت تطالب في إلحاح وفي صور من التهديد ملك تونس لتعطيل الحكم النيابي وحل البرلمان ولو لأجل محدود .

وفي الفترة التي عطل فيها البرلمان وقعت الثورة من التونسيين احتجاجا على ذلك وعلى ما ترتب عنه واتسكأت فرنسا على هذه الثورة فبادرت بتنفيذ خطة الاحتلال . وبقيت تونس محرومة من النظام النيابي تحكم من طرف رجال الاحتلال الفرنسي حكما استبداديا مباشرا لا رأى للشعب فيه .

وفي سنة ١٨٩٠ أعطى حق تأسيس مجلس شورى للنظر في ميزانية البلاد التي يدفع أغلبها التونسيين للفرنسيين فقط وكان تعيينهم بطريق الاختيار من طرف المقيم العام كما وقع انتقاءهم من بين أصحاب الشركات وكبار التجار والمزارعين وأعضاء المجالس البلدية . وفي ٢ فبراير سنة ١٩٠٧ عينت الحكومة عدداً من التونسيين أعضاء في هذا المجلس واختارهم من بين المشايخ لها المخلصين لسياستها وعلى الرغم من أن عدد الأعضاء الفرنسيين يبلغ ٣٢ منتخبين بالاقتراع العام فإن عدد الأعضاء التونسيين المشاركين بلغ ١٨ فقط يقع تعيينهم باختيار المقيم الفرنسي وعلى أثر الحرب العالمية الأولى في ١٣ يوليو سنة ١٩٢٢ عقب ظهور الحركة الوطنية الاستقلالية الماثلة في الحزب الحر الدستوري التونسي الذي أسسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي أصدر المقيم العام لوسيان سان إصلاحاته التي كانت تعتبر في نظر الفرنسيين بأنها مكنت التونسيين من جانب كبير من التصرف في كثير من الشؤون الإدارية . والحقيقة أن تلك الإصلاحات لم تكن كافية لترضية أمانى التونسيين وسد حاجة الشعور القومي في ذلك الحين بل إنها في كثير من فصولها فتحت أبواب ابتلاع الذاتية التونسية . ولذلك كان موقف الوطنيين الاستقلاليين منها الرفض والمعارضة . وأهم ما فيها أنها استبدلت المجلس الشورى بمجلس آخر أسمته المجلس الكبير له سلطة استشارية محضه على أكثر فصول الميزانية فقط وزيد فيه عدد الأعضاء الفرنسيين من ٣٦ إلى ٤٤ من بينهم عدد يمثل المصالح الاقتصادية للجمالية الفرنسية وبقي عدد الأعضاء التونسيين ١٨ كما كان الحال في (المجلس الشورى) السابق .

وفي ٢٨ مارس ١٩٢٨ استصدر المقيم العام لوسيان سان مرسوما

برفع عدد الأعضاء الفرنسيين (بالمجلس الكبير) من ٤٤ إلى ٥٣ والتونسيين من ١٨ إلى ٣٦ .

وفي سنة ١٩٣٤ زيد عدد الأعضاء الفرنسيين من ٥٣ إلى ٥٦ والتونسيين من ٣٦ إلى ٤١ مع إبقاء نظر المجلس الكبير هذا مقتصرًا على الاستشارة المالية .

ومهما كان عدد أعضاء المجلس التونسيين وسلطاتهم فيه وأسلوب اختيارهم له فإنهم لم يكونوا نوابًا عن الأمة بالمعنى الصحيح ولم يكن لديهم من السلطة والصلاحيات لكي ينظموا ميزانية الدولة دخلا وخارجا طبق ما تقتضيه مصلحتها وما تتطلبه نهضتها . إذا أضفنا إلى كل هذا أغلبية العدد التي يمتاز بها الفرنسيون في هذا المجلس وأسلوب انتخابهم الصحيح الذي يخولهم بحق تمثيل الفرنسيين في تونس ومصلحتهم مع كون الرئاسة العليا في هذا المجلس للمقيم العام الفرنسي اتضح لنا أن زمام الأمور في هذا المجلس بيد الفرنسيين وأن التونسيين آلة وصورة للمغالطة .

ثم أن وجود الفرنسيين في المجالس المنتخبة التونسية كالمجالس والبلديات ومجالس الجهات (المديريات) والمجلس الكبير هذا والمجلس الشورى من قبله إنما هو وضع باطل وافتيات مفروض على الأمة والحكومة التونسية إذ ليس لأية جالية أجنبية تستوطن بلدا من البلدان حق التمثيل والانتخاب فيها والاشتراك في مجالسها النيابية ولكن الاستعمار بين الفرنسيين فرضوا هذا الأمر وأمرًا آخر بعده ، وهو انتخابهم لممثلين عنهم بالبرلمان الفرنسي في فرنسا وهم يقطنون تونس يريدون من ممارسة هذا الحق الانتخابي في مجالس تونس وفرنسا أن يثبتوا عمليا أن تونس بلاد فرنسية كسائر المستعمرات التي ألبسوها هذه الصبغة وأن لهم حق النيابة في مجالسها وحق

الانتخاب لنواب عنهم في برلمانهم وهم يقيمون على هذه الأرض . الأمر الذي لا تتمتع به أية جالية فرنسية تقيم في جهة من جهات العالم ولا يمكن أن تمارسه إلا في وطنها وعلى أرضها . وتونس بحكم التاريخ والقانون بلاد أجنبية عن فرنسا ليس للفرنسيين فيها حق التمثيل النيابي على أرضها ولا حق انتخاب نواب عنهم وهم فيها مقيمون يمثلونهم في مجلسهم النيابي . في فرنسا .

وقبل أن نختم هذا الفصل الذي أردنا منه بيان تعطيل فرنسا لحركة النهضة وحرمانها من الحكم النيابي الديمقراطي الذي تمتعت به في عهد استقلالها حينما من الزمن ثم هي لم ترجعه في عهد احتلالها لتونس بل عطلته تماما وعملت على إرجاع السلطة التشريعية للفرنسيين بواسطة هذه المجالس التي تنشأ وتعدّها بالسلطان الكامل فيها وأكثرية العدد ثم تجعل فيها من التونسيين الذين يخدمون مصالحها ويخلصون لسياستها صوة مداسة تحاول أن تغالط بها الرأي العام التونسي والرأي العام العالمي بأن للتونسيين نيابة وانتخابا نرى لزاما علينا أن نبين ولو في إيجاز الظروف والملايسات التي أحاطت بتكوين (المجلس الكبير) أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨

أوفد الحزب الحر الدستوري التونسي وفد إلى مؤتمر الصلح في باريس برئاسة الزعيم عبد العزيز الثعالبي عرض على الرئيس « ويلسن » لائحة تتطلب فيها تونس بحق تقرير مصيرها طبق الشروط التي أعلنها ذلك الرئيس ويلسن وامتدت الحملة الوطنية على الاستعمار الفرنسي في تونس من ذلك الحين واشتد الصراع كما هو الشأن عندما يرتفع صوت المطالبة بالاستقلال وجلاء القوات الأجنبية عن الوطن المنكوب بها .

ووقعت أثناء ذلك أزمة بين الإقامة العامة في تونس وبين البلاط الملكي

إذ زعمت فرنسا أن ملك تونس (محمد الناصر) لا يوافق على مطالب الوطنين ولكن هذا الملك أعلن أنه لا يعارض في كل ما ينهض بشعبه ويحقق له حريته وسعادته . وعزم رئيس الجمهورية اذالك على زيارة تونس وعزمت تونس كلها على مقاطعة وخي رئيس وزراء فرنسا « بون كاري » مغبة هذا الأمر فأبرق إلى الملك يقول « إن مطالب الأمة التونسية بصدد المصادقة عليها هنا وانجازها في القريب » .

ولذلك أملى وطيد في اقتبال رئيس الجمهورية بما يناسب . وزار رئيس الجمهورية تونس وبعد رجوعه إلى فرنسا تقدم المقيم العام (لوسيان سان) إلى الملك الناصر بمشروع إصلاحات نافه هزيل في غير ناحية منه مساس بالذاتية التونسية وسلطة الملك . وصرح للملك بأن هذا ما وعدتكم فرنسا بانجازها . فاغتاض الملك الناصر وقال ليس هذه مطالبنا . ولا أوافق عليها ومن هنا ساءت العلاقات بين القصر والإقامة العامة . وتوفي الباي بعد أيام من وفاة حامت حولها الأقاويل وعرض نفس المشروع على خلفه الملك محمد الحبيب فوقع عليه واذك أعلن الحزب الحر الدستوري مقاطعة المشروع والامتناع عن المشاركة في انتخاب المجالس التي ورد ذكرها فيه .

وكادت أن تحقق هذه السياسة وأن يسقط مشروع الإصلاحات وأن يبعد المقيم عن منصب الإقامة بسبب ذلك . ولكن برز إلى الميدان أفراد استألمهم هذا المقيم فخرقوا إجماع الشعب وشاركوا في انتخابات صورية شارك فيها عدد ضئيل حتى أن بعض النواب في دائرة يبلغ عدد الناخبين فيها ١٨ ألف لم يشارك منها إلا ثلاثة عشرة رجلا بالاكراه .

وهكذا تم إجراء الإصلاحات وقيام المجلس الكبير وفروعه وعبروا

عن هذه السياسة بسياسة المشاركة . ومفهوم المشاركة هذه أن السلطان أصبح في البلاد للفرنسيين وأنهم تفضلوا بإشراك التونسيين بذلك المقدار الضئيل في العدد والنفوذ . وكما يقال عن تعطيل فرنسا لنظام الحكم النيابي الديمقراطي في تونس يقال عن تعطيلها للنهضة التعليمية ونحويلها المدارس إلى مصانع تصنع رجالا فرنسيين أو مذبذبين بين الروح الشرقية والروح الغربية مما أضحت البلاد من بعد ذلك تعاني ويلات أثارة بالانقسام والاختلاف في الرأي والاتجاه وتلك هي معاول الاستعمار التي يحطم بها وحدة كل أمة . ويستخلص من هذه الحائجة أنه كلما ارتفع صوت الفكرة الاستقلالية التي تطالب باستقلال البلاد وجلاء القوات الأجنبية عنها إلا وقاومتها السياسة الاستعمارية بالقوة والعنف تارة وبمصادمتها بجماعة من المواطنين أنفسهم يسفهمون فكرة الاستقلال ويحبذون بقاء الاحتلال ويطالبون بإصلاحات سطحية وتغييرات جزئية يزعمون أنها تسير بهم إلى الاستقلال الدائى لا الاستقلال الكامل على مراحل . فتشتد الخصومة بين هؤلاء وبين المطالبين بالاستقلال والجلاء فيتعطل سير الكفاح وتعتل نفسية الأمة ويستريح الاستعمار ويسارع في تنفيذ دسائسه وخططه الحبيشة في فترة النزاع القائم بين الوطنيين .

إنك لتشاهد هذا واضحا جليا كلما فحست تاريخ الكفاح وأطواره

فترة فترة . وبذلك يصح ما يقال التاريخ يعيد نفسه .

فرنسا تتخلى عن تعهداتها

أفقد تعهدت فرنسا بحماية تونس من أى عدوان داخلى أو خارجى وحماية شخص الملك ونفوذه وعائلته . واحتلت الأماكن الاستراتيجية التونسية بدعوى التمكن والوصول إلى إنجاز هذه التعهدات عند الاقتضاء .

وفى الحرب العالمية الأخيرة ١٩٣٩ - ١٩٤٦ لما نزلت القوات الألمانية والإيطالية بتونس بارحها جيش الاحتلال الفرنسى القائم على حمايتها دون أن يطلق طلقة واحدة بل أخذ الأسلحة والعتاد وتسلل بهما إلى حدود تونس الغربية ووقف هناك ينتظر رجحان أحد الكفتين لينضم إليهما ، - كفة جيوش الحلفاء - بالجزائر وكفة جيوش المحور فى تونس - وبذلك وجدت الفصائل الألمانية التى نزلت بتونس أولا البلاد خاوية على عروشها من كل قوة مسلحة يمكن أن تدافع عنها . فتخلت فرنسا بدورها عن أهم تعهداتها - وهو حماية البلاد من كل اعتداء خارجى - يمكن أن يقع عليها .

مناورة سياسية :

فى أثناء احتلال جيوش المحور للبلاد التونسية ومحاولة إيطاليا عقد معاهدة مع جلالة ملك تونس أقل ما تفيده انتهاء العهد الفرنسى فى تونس وحلول العهد الإيطالى محله وماطل جلالة الملك المنصف فى استجابة رغبات الإيطاليين . وهنا قام أعوان فرنسا من التونسيين الذين يخلصون لها حية وميتة وأوعزوا لجلالة ملك تونس أن يتقدم بطلب إلى المارشال بيتان يرغب فيه إجراء إصلاحات داخل نطاق الحماية الفرنسية . ولا يخفى ما فى

مثل هذا الطلب من الاعتراف ببقاء الحماية وتبعية تونس لحكومة المارشال بيتان . وقد أجاب المارشال بتأجيل النظر في هذا الطلب إلى انتهاء الحرب . وهذا مما أحفظ الفرنسيين من أنصار دييجول على ملك تونس لاعترافه بالتابعة لحكومة بيتان . فما كادت جيوش الحلفاء تطأ أرض تونس وتصل طلائع جيش دييجول إليها حتى بادروا بخلع جلالة الملك محمد المنصف واعتقاله وإقالة حكومته وإبعاده إلى صحراء الأغواط بالجزائر ثم إلى (تنس) بالجزائر ومنها إلى بلدة (بو) بجنوب فرنسا وأبقى هناك إلى أن مات وجيء بجثمانه إلى تونس حيث دفن بها .

وفي خلع الملك اعتداء من فرنسا على شخصه الذي تههدت بحمايته واحترامه ثم طغت موجة من الاضطهادات الوحشية القضيعة ضد الشعب التونسي بأكمله فاستحرى القتل بدون محاكمة والاعتقال والسجن وانتهاب الأموال وانتزاع المكاسب بدعوة أن التونسيين قد تلقوا جيوش الاحتلال الألماني بفرح وسرور كأنهم يريدون منهم وهم المجردون من كل سلاح أن يحاربوا الألمان في الوقت الذي انسحبت فيه الجيوش الفرنسية انسحاب المستسلمين إلى حدود الجزائر .

موقف تونس .

وإزاء سلوك فرنسا هذا نحو ملك البلاد وشعبه قرر التونسيون مقاطعة فرنسا والأعراض عنها وعدم مطالبتها بأي شيء وتركها تستعمل القوة وتسير تحت عاطفة الانتقام ماشاءت لها عواطفها الملتهبة بغضا وحقدا ضد التونسيين أن تسير .

وعين الجنرال ماست مقبلا عاما في تونس فوجد هذا الأعراض ولم

يجد أمامه مجالا لتلطيف حدة هذا التوتر فدعى إليه نخبة من أنصار السياسة الفرنسية الذين اعتادوا إعانتها على الخروج من الأزمات وأناط بهم مخاطبة الوطنيين في تشكيل لجنة مشتركة من الفرنسيين والتونسيين مهمتها تدوين برنامج إصلاحات يقع إدخالها على تونس ترضيه للارغبات الوطنية وتمهيدا لتحسين العلاقات بين تونس وفرنسا ودعت تلك النخبة شخصيات من قادة الحركة الوطنية من بينهم الأستاذ أبو رقية رئيس حزب الدستور الجديد والأستاذ صالح فرحات رئيس حزب الدستور القديم والأستاذ حسن قلاّتي رئيس حزب الإصلاح سابقا والسيد الطاهر ابن عمار رئيس الغرفة الفلاحية وغيرهم من الشخصيات التونسية .

وقد وقع اجتماعهم بمصيف حلق الواد وعرض المكفون من طرف المقيم العام المشروع الذي كلفهم بإبلاغه إلى الوطنيين فقام بمعارضته واستنكاره الأستاذ صالح فرحات وأقنع بقية الحاضرين بوجوب اختبار حسن نية المقيم العام من عدمها بأن يقدم إليه مشروعا معارضا يشتمل على شروط أن قبلها المقيم دلى بذلك على حسن نيته ووجب اذاك الدخول في لجنة البحث عن حاجيات البلاد ومن هذه الشروط إعطاء حرية الاجتماعات لاستشارة الشعب في المشاركة في اللجنة التي عرضها المقيم . وإرجاع جلالة الملك إلى عرشه وإطلاق سراح المعتقلين ورفع الرقابة على الصحافة لتعبر بحرية عن فكرة الشعب إلى غير ذلك .

ولما عرض هذه الشروط على المقيم رفضها ، وعند ذلك دعى الأستاذ صالح فرحات وزملاءه من الوطنيين إلى عقد اجتماعات وتكوين لجنة وطنية محضة لاتصل بالمقيم ولا يغيره تعمل على إعداد دستور ونظام للبلاد ومطالبة الدول الممثلة للجهة الديمقراطية بالموافقة عليه والعمل على تنفيذه

في البلاد . فوقع تشكيل لجنة من سبعة أفراد أطلق عليها (اللجنة السبعة)
والت أعمالها واقتضت كثرة الأعمال فيها إلى إضافة آخرين إليها فأصبحت
تتركب من سبعة عشر وامتت أعمالها بعد مدة وأعدت دستور البلاد وانعقد
مؤتمر وطني سرى مثل فيه البلاد أحد وثمانون نائباً من مختلف الجهات
والطبقات وعرضت عليه أعمال اللجان فأقرها بالإجماع . وكتب لأئمة وقع
عليها الحاضرون خلاصتها « أن تونس تقتصر الآن وبمناسبة عدم انتهاء الحرب
على المطالبة بالاستقلال الداخلي إلى أن تنتهى الحرب وتسفر عما تسفر
عنه » وقد وقع تبليغ هذه الأئمة إلى كافة ممثلى الدول ما عدا فرنسا
التي تسربت إليها نسخة من الأئمة من ناحية أخرى أشارت إليها بعض
الصحف الفرنسية ولما انتهت الحرب عمل الوطنيون على عقد مؤتمر عام
وطني صدرت عنه الأئمة الشهيرة التي أعلن فيها إفلاس الحماية وعمل
تونس على الاستقلال التام (راجع قسم الوثائق) .

تمهيد لسياسة جديدة :

وبعد فترة من الزمن أخذ فيها اتجاه الحزب الحر الدستوري الجديد
يتغير ويتحول فألف من أتباعه لجنا لوضع دستور البلاد وكانه بذلك
أعرض عن الدستور الأول الذى شارك فى وضعه ووقع على لأئحته وبعد
اجتماعات أعلن هذا الحزب أن المبدأ الذى أعدته لجانه يتلخص فى أن
جلالة ملك تونس هو مصدر السلطات الأمر المنافى لمبادئ الشريعة
الإسلامية أولاً وللنظم الدستورية الحديثة ثانياً . فأخذت الناس الحيرة
ولم يتبينوا المرمى من هذا القرار إلا بعد أن تقدم ملك تونس بطلب إلى
رئيس الجمهورية الفرنسية مقاده المطالبة بإجراء اصلاحات داخل
نطاق الحماية .

وقد لاحظ الملك بعض إخصائه أن مطالبته بإصلاحات داخل نظام الحماية معناه الاعتراف بالحماية والرضى ببقائها . ثم أن مراسلته رأساً لرئيس الجمهورية ربما يفهم منها الاعتراف بالدخول في الوحدة الفرنسية لأن الدستور الفرنسي يجعل من رئيس الجمهورية رئيساً أعلى للبلدان التي يتكون منها الاتحاد الفرنسي .

وكان من الواجب أن يسلم هذا الطلب إلى رئيس الوزراء التونسيين وهو بدوره يسلمه نيابة عن الملك لوزير الخارجية الذي هو المقيم العام . وهذا يرسله إلى وزارة الخارجية التي تتصل بها تونس .

وبعد فترة من الزمن أعيد طلب ملك تونس إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فوعد هذا بالتأمل في الموضوع . وفي تلك الاثناء دعت الحكومة الفرنسية جلالة سلطان المغرب لفتح مفاوضات معه في ما يتطلبه الشعب المغربي من تغييرات في نظام الحكم . فكان جواب سلطان مراکش أن المفاوضات لا يمكن أن تقع إلا على أساس وجوب تغيير نظام الحماية ومنع المغرب حقه في الحرية والاستقلال .

ولما رأت فرنسا إصراره على ذلك أعرضت عن فتح مذاكرات معه والتفتت إلى ناحية تونس التي أضحت سياسة حزب الدستور الجديد فيها تؤيد مطالب جلالة الملك . وفي ذلك من المناقضة لقرار المؤتمر الوطني ما فيه .

وبواسطة هذه التوجيهات الجديدة للسياسة التونسية أضحي أتباع حزب الدستور الجديد يقومون بمظاهرات بعنوان تأييد الملك في مطالبه وما مطالبه التي تقدم بها للرئيس الجمهورية الفرنسية إلا إجراء إصلاحات داخل نطاق الحماية . وقد تقدم بها طبعاً بصفته مصدر السلط كما

قرر ذلك لجان وضع الدستور من اتباع حزب الدستور الجديد .
وعندما ذهب الأستاذ أبو رقية إلى باريس وعرض مشروع الاعلاجات
المنحصر في النقط السبع التي يطالب بها . أعلم أن كل مفاهمة في قضية
تونس يجب أن تقع بين الحكومة الفرنسية وجمالة الملك أو من يوكل
إليه ذلك من وزراء لهم الصفة الرسمية . وعند ذلك لزم تشكيل وزارة
تفاوضية . وإن يشارك فيها الحزب الجديد الذي أصبح يؤيد المطلب الذي
تقدم به جمالة الملك لفرنسا والذي لا يبعد أن يكون من وحي وإيعاز
رجال الحزب المذكور الذين أضحت لهم علاقة متينة بالقصر وسيطرة على
سياسته . وفعلاً أقيمت وزارة السكماك التي كانت قائمة اذاك وحلت محلها
وزارة السيد محمد شنيق التي احتل فيها سكرتير الحزب الجديد الأستاذ
صالح بن يوسف وزارة العدل .

وكان تشكيل هذه الوزارة على صورة لم يسبق لها مثيل إذ تكونت
من ٧ وزراء تونسيين و ٧ مديرين فرنسيين وأسندت الرئاسة للمقيم العام
للحصول على أكرية الأصوات عند الاقتراع على القرارات .

ابتدأت المفاوضات وكان الأساس الذي تقوم عليه وتنقيد به هو الرسالة
الصادرة من الملك لرئيس الجمهورية الفرنسية التي يطلب فيها منه إجراء
إصلاحات في بلاده تونس داخل نطاق الحماية ثم تصريحه الثاني في الحث
على إنجاز هذه الإصلاحات ثم مذكرة من القسم التونسي من تلك الوزارة
حصر فيها المطالب التي سيقع التفاوض فيها مع الحكومة الفرنسية نيابة
عن جمالة الملك . وأعقب ذلك صدور ملحق للمذكرة الوزارية طلبت
تحريره فرنسا في الضمانات التي تعطىها الحكومة التونسية للحكومة
الفرنسية ورعاياها . وقد ردت الحكومة الفرنسية على مذكرة الوزارة

بمذكرة أخرى تقول فيها . إن الضمانات التي أعطيت لها غير كافية وأنها تطلب المزيد من الضمانات . وردت الوزارة التونسية بمذكرة تعرب فيها أنه ليس في إمكانها أن تزيد شيئاً آخر عما تقدمت به .

والحقيقة أن حزب الدستور الجديد والوزارة كانا في ذلك الوقت واقعين تحت حملة شديدة من الحزب الحر الدستوري التونسي (القديم) الذي حمل لواء المعارضة في هذا الدورة بقوة ألفت إليه الانظار وجعلت طوائف كبيرة من الشعب تؤمن بما يدلى به من الحقائق حول هذه التجربة التي قام بها حزب الدستور الجديد .

وهذه المعارضة هي التي جعلته يحترس كثيراً ويزن خطواته في المشاركة في الحكم وفي المفاوضة التي قام بها مع فرنسا .

وقطع الجانب الفرنسي المفاوضات لأنه لم يتحصل على كل ما كان يرغب في الحصول عليه مما يسميه ضمانات . وحاول المفاوضون التونسيون تحسين الموقف وتلطيف التوتر وإرجاع الجانب الفرنسي للتفاوض معهم من جديد ولكن خابت كل المحاولات وفشلت التجربة التي قام بها الحزب الجديد على طول الخط . ولم تتحقق آمال رجاله التي كانوا يعلقونها على رجال الجمهورية الفرنسية الرابعة وعلى دستورها الجديد وعلى تصريح وزير خارجية فرنسا (شومان) .

وفي هذه الفترة الحرجة شاع في الأوساط التونسية أن حزب الدستور (القديم) أوجبه المعارضة تستهد لتقديم شكوى ضد فرنسا لمنظمة الأمم تطالب فيها باستقلال تونس وهو الحل الوحيد للمشكلة القائمة الناشئة . عن وجود سلطتين في البلاد تتنازعا النفوذ والسلطان فيها .

وراح المفاوضون التونسيون بعد الاخفاق الذي أصابهم وبعد إصرار

الجانب الفرنسي على عدم الرجوع إلى المفاوضات أن يوسطوا مجلس الأمن أو منظمة الأمم لترجع فرنسا إلى مفاوضاتهم من جديد وهنا تبدى الحوادث .

فإن فرنسا لم تهضم ولم تستغ أن تتقدم الحكومة التونسية ولو بطلب التوسط من منظمة الأمم . فإن في ذلك خروجاً عن المحاولة الثنائية لحل المشكل التونسي . وتحت تأثير حملة شديدة من الشركات والمؤسسات الاستعمارية ضد الملك والوزارة وحزب الدستور الجديد أخذت تبدو في الجو السياسى مظاهر تحول السياسة الفرنسية وانصياعها إلى رغبات الاستعماريين في أخذ الموقف بالشدة والقوة والقضاء على كل حركة وطنية أو أمل في انزعاج ما اغتصبوه من نفوذ وسلطان . فأقيل المقيم العام من منصبه وأبدل بمقيم آخر جديد (دى هوتكلوك) . وهذا خلافاً للعادة قدم إلى تونس على متن باخرة حربية تتقدمها بوارج أخرى وتحوم فوقها أسراب من الطائرات المقاتلة وتلقته على الرصيف قوات الجند والشرطة المختلفة الأنواع مدججة بالسلاح كانت تلك الصورة رمزاً صادقاً للسياسة الفرنسية المقبلة بتونس . وإذا كان هذا الرمز موجهة للامة التونسية فإن رمزاً خاصاً موجهها للوزارة تمثل في موقف المقيم من وزير العدل التونسي في الاقبال الملكى الرسمى لهذا المقيم إذ أراد وزير العدل إصلاح غلط في ترجمة الخطاب بين الملك والمقيم وقع فيه مدير التشريعات الملكية فصد المقيم العام وزير العدل بغلظة عن القيام بإصلاح ذلك التحريف . فكان في ذلك العمل مثال الجفاء الذى تحمله السياسة الجديدة للوزارة .

وأما الرمز الموجه للملك فهو خلو ذلك الاقبال الرسمى من خطاب

سفيري كان يلقي عادة وتبسط فيه التمنيات الحسنة وماتهدف إليه سياسة فرنسا على يد المقيم الجديد .

إن هذه المظاهر قد حطمت كل أمل في تحسين الموقف كما عبرت آخر مذكرة فرنسية سلمت للوزارة على الوضع الذي تراه فرنسا لها ولرعاياها في تونس وأنه لموقف يتجاوز بكثير وكثير جداً نصوص المعاهدات ويكاد يجعل من البلاد التونسية قطعة فرنسية يحكمها المستعمرون وأرباب الشركات والمؤسسات المالية حكماً جائزاً مباشراً يؤيده الجند والدرك والمحاكم العسكرية .

إن التصادم مع فرنسا أصبح أمراً لا مفر منه . فقد كشفت عن سياسة القوة والعنف التي تريد سلوكها واتضح لذلك الفريق من التونسيين الذي كان يؤمل فيها أن أملة في غير محله وأن التجربة التي قام بها للتفاهم معها رأساً دون تدخل الجامعة العربية أو منظمة الأمم قد فشلت على طول الخط وأنه رغم استبداله مطالب الاستقلال التام التي اتفق عليها مع بقية المواطنين في غير مؤتمر واحد بالاصلاحات المؤدية للاستقلال الذاتي على مراحل واعطائه من الضمانات للفرنسيين ما لم تخولهم إياه المعاهدات التي سيطروها بأنفسهم وفرضوها على البلاد فرضاً . فإن كل ذلك لم يؤثر في الجانب الفرنسي حتى يستجيب لمطالب ذلك الفريق المتواضعة بل بقي في موقفه لا يتحرك ولا يتحول وتلك عادة عرفت عن الفرنسيين وعن العنصر اللاتيني بأجمعه منذ أقدم العصور .

إن الموقف الذي أضحت تفرضه هذه الظروف على تونس وشعبها هو موقف من القساوة والشدة بمكان وهو يفرض على التونسيين تعبئة

كافة جهودهم ومقدراتهم وإمكاناتهم لمواجهة هذه الشدة والقساوة بما يحفظ أرواحهم وأموالهم وشرفهم من عبث المعتدين الطغاة .

ومما يؤسف له أن النداءات والمساعى التى بذلت لتوحيد الصفوف وجعل الأمة جهة واحدة لمواجهة الموقف خصوصاً وقد كانت البلاد وهى تواجه تلك السياسة الحققاء على أبواب فتنة داخلية أدى إليها التطاحن الحزبى بين الدستوريين الجدد الذين قبلوا الاشتراك فى الحكم والمفاوضة وبين الدستوريين القدامى الذين يقفون موقف المعارضة ويحملون على الآخرين .

وكان الجواب من طرف الدستور الجديد عن كل نداء يوجه إليهم للاتحاد والتضامن هو قوله إن الأمة متحدة حولنا من مليكها إلى وزرائها إلى منظماتها وكلها متفقة على السياسة التى نسلكها . والخطط التى رسمها ولا عبرة بغيرنا ولا نعترف له بوجود .

إن هذا الذى لا يريدون الاتحاد معه ولا يعترفون بوجوده هو الفكرة التى تطالب بالاستقلال التام للبلاد ولا تعترف بوجود فرنسا ولا بلزوم بقائها إلا أن الشعب المنتبه الواعى اليقظ قد تجاوز شهوة الزعماء ورغبتهم فى احتكار السياسة والمضى وراء أشياء ومطامع لم تتحقق فعقد مؤتمر من أتباع الدستور الجديد لم يرض عن انعقاده كثير من قادة هذا الحزب والحكومة الفرنسية أيضاً . وقرر هذا المؤتمر العدول عن المشاركة فى الحكم وعن التفاوض مع فرنسا والرجوع إلى سياسة المقاومة والكفاح مع المكافحين . ولولا هذه الظاهرة الشعبية التى وحدث الصفوف والقلوب فدخل الناس فى الكفاح لرد طغيان الاستعمار المسلح على قلب رجل واحد لبقيت تلك الخلافات والمصادمات الدامية بين جموع

الأمة تهيب للاستعمار قضاء مآربه باجتثاث الحركة الوطنية والقضاء عليها قديمها وجديدها بالحديد والنار . ولكن انتباء ذوى النوايا الحسنة الذين يعملون بإخلاص قد حال دون ذلك . وهما نحن نرى أن المصادمات الوطنية والحلافات الداخلية التى أدت إلى التناحر قد اختفت فجأة وظهر التونسيون صفا واحدا فى ميدان الكفاح وفى المعتقلات والسجون واختلطت دماؤهم على أرض وطنهم اختلاطا هو رمز الوحدة .

وفى الوقت الذى نشاهد فيه الأمة متحدة فى ميدان الكفاح والجيش الفرنسية المسلحة التى تعتدى عليها لا ننحصر باعتدائها فريق دون فريق نسمع فى منظمة الأمم وغيرها ترديد نغمة الإصلاحات والمفاوضات ومظاهر احتكار السياسة والاعتداد بالرأى . وأى شيء أقبح وأشد إيلاما للنفس من أن يرى الإنسان وطنيين يسعون ويلحون فى مصالحة الأيدى التى خضبت بدماء مواطنيهم ومزقت ستائر الكرامة والشرف وعذبت المعتقلين منهم ألوانا من العذاب لم يحكيها التاريخ فى أشنع أدواره .

وهل من البر بالوطن والمواطنين والإخلاص لقضية الوطن أن يردد السياسيون التونسيون طلب الإصلاحات والرجوع إلى المفاوضات مع الفرنسيين الذين تفعل جيوشهم فى تونس تلك الفظائع . ثم يقولون وهم يطالبون ويحملون غيرهم أن يطالب لهم بالرجوع إلى المفاوضات . إنهم يمثلون تونس بأكملها لا حزبا بعينه محاولين بذلك إقناع الرأى العام العالمى أن تونس قد أجمعت على المطالبة بالإصلاحات وإبقاء فرنسا محتلة للبلاد مسيطرة عليها .

ولقد أدهش هذا السلوك كثيراً من المستمعين وتساءلوا هل أن كل ما بذلته وتبذله تونس من التضحيات هو ثمن لمفاوضات يقطعها الخصم

مق ما سارت على غير ما يريد أو ثمننا لإصلاحات تافهة داخل نطاق الحماية
تستبقى الاحتلال الفرنسي للبلاد وهل يلزم لهذين الأمرين التافهين رفع
قضية لمنظمة الأمم . ومنظمة الأمم قائمة على مبدأ حق الشعوب في تقرير
مصيرها ولم تقم على أساس التوسط في مفاوضات لمنع إصلاحات .

وقبل أن نختم هذه البسطة يجدر بنا وقضية تونس قد انتهت إلى
ما انتهت إليه أن يقع اتفاق وطني تأسطره كافة العناصر التونسية لمعالجة
القضية في المستقبل وتوجيهها اتجاهها آخر يقوم على وحدة فعلية حقيقية
لا على الاحتكار وكنتم أنفسا المعارضة والفكرة الاستقلالية كما وقع
من قبل وادعاء أن كل عمل وطني يجب أن يصدر عن حزب الدستور
الجديد وحده وعن الوزارة التي تستند إليه بدعوى أن الحزب هو الأمة
والأمة هي الحزب وأن الوزارة التي يساندها هي الوزارة الشرعية
الوحيدة التي يجب أن يصدر عنها كل شيء .

هذه التعبيرات كانت لها ضروب تسينها وتفرض شيئا ما السكوت عنها
فيجب على الذين استغلوا تلك الظروف لإقرار بعض الادعاءات في الأذهان
وتصوير كفاح تونس في الخارج الصورة التي تفيدهم كحزب وكوزارة
أن ينهتوا من هذا الادعاء وأن يكفوا عن استغلال ما وقع لحد الآن
السكوت عنه .

الأوضاع الصعبة على صيفها

لم تكن المطالب التي تقدمت بها الجهات الحكومية التونسية في
الحقيقة مطالب شعبية إذ لم يكن الشعب التونسي في يوم من الأيام يكافح
ليطالب ببقاء الاحتلال الفرنسي والاكتفاء بإصلاحات جزئية وتغييرات